



لمحة عن الإنجازات

- تعزيز مصداقية الجهاز الأعلى للرقابة وجودة الرقابة من خلال تطبيق المعايير الدولية
- عرض تقرير الرقابة حول إدارة الدين العام على البرلمان:
 - وضع سياسة بشأن الدين العام وحدود الدين
 - تكوين إدارة مالية جديدة لضمان ثبات مستوى الدين العام
- تولي دور الريادة في المساءلة من خلال نشر تقييمات الأداء
- وضع خطة إستراتيجية جديدة لتعزيز ثقة الجمهور في الجهاز الأعلى للرقابة



استجابة الجهاز الأعلى للرقابة ببتوتان إلى التحديات الناشئة

التطوير من خلال تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة وبدعم من أصحاب المصلحة المعنيين.

التحديات

تم إدراج بوتان -لرقابة 45 عامًا- ضمن قائمة الأمم المتحدة للدول الأقل نموًا التي تواجه عوائق تنظيمية طويلة المدى إزاء النمو، وقد اعتمدت هذه الدولة على نظام الملكية الدستورية الديمقراطية عام 2008. ورغم أن بوتان شهدت بعض التطور، إلا أنها لا تزال تواجه مخاطر مرتبطة بما يلي:

- ارتفاع الدين العام الخارجي
- توقع زيادة الإيرادات الخاصة بالطاقة الكهرومائية

تأسست هيئة الرقابة الملكية في بوتان كهيئة رقابة عامة مستقلة في عام 1985، ومن خلال استخدام تفويض واسع النطاق وإطار قانوني قوي لتنفيذ توصيات الرقابة، دعم دستور الدولة هيئة الرقابة الملكية الذي يؤكد على أهمية الجهة في إجراء مهام رقابة الأداء.

ومع ذلك، على الرغم من وجود مزايا كبيرة، إلا أن تقييمات الأداء الحديثة تشير إلى أن هيئة الرقابة الملكية لا تزال تواجه صعوبات في إجراء مهام الرقابة التي تتوافق مع معايير الجودة المتوقعة من مجتمع الرقابة الدولي وإحداث فارق في حياة المواطنين.

المردود

شرعت هيئة الرقابة الملكية في إجراء عدة برامج تنموية لمواجهة الصعوبات. ومجرد وضع إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

المالية والمحاسبة واعتماده في مؤتمر الانتوساي لعام 2010، تلقت هيئة الرقابة الملكية الدعم من خلال آليات عدة وضعتها منظمة تعاون الانتوساي مع مجموعة المانحين:

• **التقييم العالمي.** أثمر التقييم العالمي لعام 2010 الخاص بالمتطلبات والدعم المقدم لمجتمع الجهاز الأعلى للرقابة عن تمويل البنك الدولي لبرنامج "مبادرة تطبيق معايير الانتوساي" الذي أنهت هيئة الرقابة الملكية المرحلة الأولى منه في ديسمبر 2014. ويهدف البرنامج الذي يطبقه مبادرة تنمية الانتوساي إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة في تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. كما أجرت هيئة الرقابة الملكية تقييمات الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أدوات أي كات) كجزء من برنامج "مبادرة تطبيق معايير الانتوساي" لتحديد الثغرات وزيادة مستوى الوعي بمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

• **النداء الدولي للاقتراحات.** بعد انعقاد النداء الدولي للاقتراحات عام 2011، دعمت وكالة التنمية النمساوية مقترح مشروع هيئة الرقابة الملكية الذي تم إعداده لتعزيز مستوى المهنية في تقديم خدمات الرقابة. وكجزء من هذا المشروع الذي تم تنفيذه في الفترة من 2012-2017، تم وضع عدة أدلة إرشادية وسياسات من بينها وثيقة سياسة بشأن عملية الرقابة من منظور النوع الاجتماعي.

• **تقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة.** أجرى مكتب المراقب العام بالنرويج وأمانة تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة مراجعة الأقران في عام 2014 باستخدام إطار قياس الأداء التجريبي الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة، وعلى إثره نُشر التقرير النهائي.



• صندوق تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة (SAI CDF).

عمد صندوق تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة -الذي تموله أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية (سويسرا) ويديره البنك الدولي- إلى دعم هيئة الرقابة الملكية لتعزيز تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والتركيز على تحسين جودة الرقابة في شتى النواحي الرقابية.

النتائج

في عام 2013، أجرت هيئة الرقابة الملكية بدعم من وكالة التنمية النمساوية ثلاث مهام رقابية تجريبية وفقاً للإطار الجديد من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وبناءً على تقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، سجلت مهام الرقابة التجريبية نتيجة أعلى بكثير من

وما أن انقضت فترة وجيزة بعد تطبيق السياسة، حتى أقامت وزارة المالية إدارة شؤون الاقتصاد الكلي التي تتمثل مهمتها في "الحفاظ على المستوى المستدام للدين العام."

أكد المراقب العام ببوتان على أهمية الملكية الداخلية لمشروعات التنمية. ونتيجة لذلك، أجرى الموظفون الداخليون الأنشطة بشكلٍ أساسي ضمن ملكية مشروع هيئة الرقابة الملكية وفوائد المنتجات، كما يتوافق الدعم الخارجي مع الخطة الإستراتيجية لهيئة الرقابة الملكية.

لقد ساهمت جميع العوامل في تحقيق النتائج الإيجابية في بوتان.

يمثل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة محاولة طويلة المدى، ويتعين على هيئة الرقابة الملكية مزيد من العمل لضمان إجراء المهام الرقابية على نحو متسق في جميع أنحاء المنظمة فضلاً عن إحداث التغييرات المستدامة. وبالتالي، لقد ضمنت هيئة الرقابة الملكية تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كأحد أهداف الخطة الإستراتيجية للفترة من 2015-2020.

المهام الرقابية الأخرى الخاضعة للمراجعة، مقدمة بذلك أدلة تتعلق بنجاح البرنامج وتحسين مستوى أداء هيئة الرقابة الملكية. كما يقدم تقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة معلومات حول الخطة الإستراتيجية الجديدة لهيئة الرقابة الملكية عن الفترة من 2015-2020، والتي تم الانتهاء منها ونشرها في عام 2016.

"يلعب الدعم
الخارجي دوراً
فعالاً في
تعزيز
القدرات
المؤسسية
لمكتب الرقابة".

تجاوزت الآثار المرتبطة بإضفاء الطابع المهني على المهام الرقابية حد الجهاز الأعلى للرقابة، خاصةً في مجال الدين العام وهو ما يعتبر تحدياً رئيسياً على الصعيد الدولي. وقد شاركت هيئة الرقابة الملكية في برنامج الرقابة على الدين العام بمبادرة تنمية الانتوساي الممول من قبل وزارة الشؤون الخارجية بالنرويج. وقد أجرى برلمان بوتان مناقشات مفصلة حول

—داشو تشيرينغ كيزانج،
المراقب العام
ببوتان

تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة

يمثل تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة شراكة إستراتيجية بين الجهات المانحة ومجتمع الجهاز الأعلى للرقابة.

الهدف: تحسين مستوى أداء الجهاز الأعلى للرقابة بالدول النامية من خلال توسيع نطاق الدعم وزيادة فاعليته.

المبادئ التوجيهية: وضع خطط إستراتيجية تابعة للدولة، وجهات مانحة تحترم قيادة مجتمع الجهاز الأعلى للرقابة، وتحسين تنسيق الدعم.

الأعضاء: لم يوقع على مذكرة التفاهم حتى الآن سوى 23 منظمة مانحة والانتوساي (المؤلفة من اللجنة التوجيهية التابعة للانتوساي والجهات المانحة).

حول قصص النجاح

نُشرت قصص النجاح حول تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وذلك لعرض النتائج المثمرة عن تضافر جهود مجتمعات الانتوساي والجهات المانحة، فضلاً عن كيفية مساهمة المبادئ التوجيهية لمذكرة التفاهم بين الانتوساي والجهات المانحة في تحقيق النجاح.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني:
<http://www.idi.no/en/intosai-donor-cooperation>

تقرير الرقابة المنتهي في عام 2014 الخاص بإدارة الدين العام، فضلاً عن تلقي ملاحظات إيجابية من وزارة المالية.

وبناءً على توصيات الرقابة، فقد وضعت وزارة المالية سياسة الدين العام التي وضعت موضع التنفيذ في 18 أغسطس 2016، فضلاً عن فرض الحد الفردي وكذلك حدود القطاعات المعنية للدين الخارجي. وتحدد هذه السياسة الجديدة إجمالي الدين الخارجي الذي لا يجب أن يتجاوز 25% من إجمالي السلع وصادرات الخدمات.